



قسم المحاسبة



جامعة مدينة السادات

أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي في ضوء التنمية المستدامة

إعداد

الباحث/ فهد حمود علي المطيري

إشراف

د. علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة- جامعة مدينة السادات

أ.د. شريف محمد علي
أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة ونائب رئيس الجامعة
لشئون التعليم والطلاب
جامعة مدينة السادات

٢٠٢٢ م - ١٤٤٣ هـ

مستخلص

هدف هذا البحث إلي تحديد تأثير الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي، وتتمثل عينة الدراسة في الشركات التالية (شركة عقارات الكويت، شركة العقارات المتحدة، الشركة الوطنية العقارية، شركة التجارة والاستثمار العقاري، شركة التعمير، شركة الأرجان العالمية العقارية، الشركة الدولية للمنتجات، الشركة التجارية العقارية، شركة سنام العقارية، شركة أعيان العقارية)، وتوصل إلي النتائج التالية: نتائج الفرض الأول، تم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى حول (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي)، نتائج الفرض الثاني، قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول (مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي)، نتائج الفرض الثالث، تم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي)، نتائج الفرض الرابع، تم اثبات الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإختياري - إدارة الأرباح - سعر السهم - ربحية السهم - التنمية المستدامة - البعد البيئي - البعد الإجتماعي

Abstract

The aim of this research is to determine the effect of voluntary disclosure of management's earnings predictions on the stock prices of companies listed in the Kuwaiti stock market. Alargan International Real Estate Company, International Resorts Company, Commercial Real Estate Company, Sanam Real Estate Company, A'ayan Real Estate Company), and reached the following results: The results of the first hypothesis, the hypothesis that there are no significant differences between the survey's opinions about (the practices of profit management in the market) was accepted. Kuwaiti Securities), the results of the second hypothesis, accepting the hypothesis that there are no significant differences between the opinions of the respondents about (components of voluntary disclosure about stock information in the Kuwaiti stock market), the results of the third hypothesis, the hypothesis that there are no significant differences was accepted Among the opinions of the respondents about (voluntary disclosure of information for predictions about profit management in the Kuwaiti stock market), the results of the fourth hypothesis, the second hypothesis was proven He said that there are no significant differences between the opinions of the respondents about the contribution of voluntary disclosure to predictions about earnings management in the Kuwaiti stock market.

Key Words: Voluntary disclosure - earnings management - share price - earnings per share - sustainable development - environmental dimension - social dimension

أولاً: الإطار العام للبحث

مقدمة:

تعتبر التقارير المالية هي المخرج النهائي للوظيفة المحاسبية، وفي ضوء ذلك سعت العديد من المنظمات المهنية والحكومية لتنظيم الوظيفة المحاسبية على المستويين المحلي والدولي من خلال إصدار المعايير والتعليمات والقواعد المحاسبية بما يتلائم مع طبيعة كل دولة، حيث يتكون التقرير المالي من مجموعة من القوائم والتقارير الكمية والكيفية، وبالنظر إلى التقارير الكمية فإن المعايير المحاسبية قد تناولت هذه الجزئية من التقرير المالي باهتمام كبير على عكس الاهتمام غير الكافي بالتقارير الكيفية والتي تعتبر في أغلب الأحيان إفصاحاً اختيارياً (Voluntary Disclosure) للشركات، الأمر الذي دفع العديد من البحوث والدراسات الأكاديمية لدراسة أسباب اختلاف مستوى الإفصاح الاختياري من شركة لأخرى والعوامل المحددة لمستوى ذلك الإفصاح بل دفعت العديد من الدراسات إلى ما هو أبعد من ذلك وإجراء مقارنات بين مستوى الإفصاح الاختياري من دولة لأخرى.

ومن جانب آخر، يعتبر رقم الربح المفصح عنه هو الرقم الجوهرى بالتقرير المالي للشركات باختلاف الحجم أو النشاط الاقتصادي أو بيئة العمل نفسها، الأمر الذي دفع إدارات الشركات إلى محاولة الوصول إلى رقم ربحية يقابل تطلعات أصحاب المصالح بصفة عامة وحملة الأسهم بصفة خاصة، مما نتج عنه قيام الإدارة بممارسات تتسبب في إظهار رقم الربح المفصح عنه بغير صورته الحقيقية وغير مطابق للنشاط الفعلي للشركة، وسميت هذه الممارسات بإدارة الأرباح (Earnings Management)، وبناءً عليه فقد اهتم الفكر المحاسبي بدراسة قضية التلاعب والتأثير المتعمد من قبل الإدارة على معلومات التقرير المالي واتجه لمحاولة تطوير آليات فعالة لمواجهة مثل هذه الممارسات المضادة لعدالة وشفافية التقارير المالية.

وتعد إدارة الأرباح من أهم أساليب إدارة البيانات المحاسبية، والتي تستخدمها إدارة الشركات للإفصاح عن المعلومات التي تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، كنتيجة لتعدد الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وتضارب المصالح فيما بين تلك الأطراف، وظلت إدارة الأرباح محل اهتمام العديد من الهيئات المهنية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وحتى الآن وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨م، وانهايار العديد من الشركات العالمية الكبرى، مما أدى إلى ضعف ثقة المستثمرين في دقة المعلومات المالية التي نشرتها الشركات، وكان ذلك من أهم الأسباب التي دعت مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى وضع إطار مشترك للمعايير للحد من المرونة والبدائل المحاسبية التي تسمح بالتلاعب، وكان نتاج هذا التوجه إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في ٢٠١١م وما تبع ذلك من تطورات في المعايير المحاسبية الدولية، وما يقابلها من معايير المحاسبة الدولية (Zhang,2017)

وعرفت إدارة الأرباح بأنها " أداة من الأدوات التي يستخدمها المديرون للتلاعب بالمعلومات المحاسبية، من أجل تحقيق بعض الأهداف الانتهازية، والتي تؤدي إلى غياب الشفافية في التقارير المالية، وكذلك عرفها (Eldiri,2018) بأنها " استخدام الإدارة للتقديرات المحاسبية والتي تدخل ضمن مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً GAAP فيما يتعلق بالتقرير المالي، من خلال التغيير في المعالجات المحاسبية، ومخالفات في استخدام بعض التعاقدات أو غيرها من الأساليب المعقدة، والغرض من ذلك تقديم الأرباح بطريقة تحقق لهم فوائد خاصة، مع تضليل أصحاب المصلحة، وقد لا يكون ذلك ضاراً بمصلحتهم". مشكلة الدراسة:

على صعيد إدارة الأرباح المحاسبية، فإن الدراسات التي يتضمنها الفكر المحاسبي تشير لإمكانية إدارة الأرباح من خلال أحد مدخلين أو هما معاً، حيث يشير المدخل الأول إلى إدارة الأرباح من خلال أساس الاستحقاق والذي يمنح المدراء الحق في اختيار أحد البدائل المحاسبية التي تكفلها معايير المحاسبية سواء في القياس أو الاعتراف أو الإفصاح أو التقرير عن الأحداث المالية بالمنشأة دون التأثير في التدفقات النقدية، أما المدخل الثاني لإدارة الأرباح فيعرف بمدخل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وجوهره قيام المدراء بإجراء تغيير في العمليات التشغيلية الفعلية مثل تعظيم الخصم النقدي، زيادة حدود الائتمان ومهلة السداد، زيادة حجم الإنتاج، وتخفيض نفقات البحوث والتطوير، تخفيض نفقات الإعلان، بيع بعض الأصول المربحة، إعادة شراء الأسهم، المشتقات المالية، والتوريق ولا شك في أن مثل هذه الأنشطة لها تأثير واضح على حركة التدفقات النقدية للمنشأة. (Goa et al,2017)

وارتباطاً بظاهرة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على وجه التحديد، فقد تعددت الجهود البحثية المعنية بهذه الظاهرة بالإضافة لتنوع هذه الجهود سواء من حيث نطاق تطبيقها أو الأطر الزمنية لها أو أساليب قياس هذه الظاهرة وبالتبعية نتائج هذا القياس، حيث قام البعض بدراسة دوافع التحول من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق إلى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومدى علاقة إدارة الأرباح بنوعيتها بالأبعاد السياسية خلال الفترة من ١٩٩٧- ٢٠٠١ على عينة من ٣٠ دولة منها استراليا، بلجيكا، كندا، شيلي، الدانمارك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، المجر، الهند، الكيان الإسرائيلي، إيطاليا، اليابان، هولندا، روسيا، أسبانيا، السويد، تاوان، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أظهرت النتائج أن الشركة المرتبطة سياسياً أكثر تفضيلاً لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

كما استهدف البعض اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتوقيت إصدار السندات على عينة كبيرة من الشركات الأمريكية في الفترة من ١٩٨٠- ٢٠١٢ من خلال المستويات غير العادية لكل من تكلفة الإنتاج والمصروفات الاختيارية كمقاييس بديلة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ولقد أظهرت النتائج أن الشركات كثفت من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية قبيل الشروع في إصدار السندات بغرض تخفيض تكلفة الدين، كما أشارت نتائج الدراسة أن صدور قانون SOX قد أدى لزيادة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشركات العينة. (Mellado cid et al,2017)

ويمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١- ما هي ممارسات ودوافع إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية؟
- ٢- ما هي العوامل المؤثرة في تغيرات أسعار الأسهم بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية؟
- ٣- ما هي محددات وضوابط الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتية؟
- ٤- ما هو تأثير الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتية؟

الدراسات السابقة:

- دراسة (عبد الرحيم ، ٢٠٢٢) بعنوان " دراسة واختبار تأثير قوة المديرين التنفيذيين وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل إدارة الأرباح " واستهدفت الدراسة دراسة واختبار تأثير قوة المديرين التنفيذيين وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية، سواء مباشرة أو عبر الدور الوسيط لممارسات إدارة الأرباح، وتم ذلك بالتطبيق على عينة من هذه الشركات خلال عامي ٢٠١٨-٢٠١٩، وإعتمدت الدراسة علي التطبيق من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
 - في ظل التحليل الأساسي إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لكل من قوة المديرين التنفيذيين وممارسات إدارة الأرباح على خطر انهيار أسعار الأسهم، ووجود تأثير إيجابي معنوي لقوة المديرين التنفيذيين على ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن عدم معنوية كل من حجم الشركة ومستوى الرفع المالي كمتغيرات رقابية باستثناء معدل العائد على الأصول فله تأثير معنوي على خطر انهيار أسعار الأسهم. وأخيراً تتوسط ممارسات إدارة الأرباح العلاقة بين قوة المديرين التنفيذيين وخطر انهيار أسعار أسهم شركات عينة الدراسة.
 - في ظل التحليل الإضافي إلى التأكد على دور ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط بين قوة المديرين التنفيذيين وخطر انهيار أسعار الأسهم باستخدام برنامج Analysis of Amos v.26 بعد أن تم تأكيد ذلك باستخدام برنامج SPSS V.26 في التحليل الأساسي للدراسة، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة في تحليل الإضافي إلى تعديل العلاقة بين قوة المديرين التنفيذيين وخطر انهيار أسعار الأسهم بوجود تأثير سلبي معنوي بعد إدخال متغير مشاركة الإناث في مجلس الإدارة كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة.
- دراسة (Gerged, et al، 2021) بعنوان " دراسة متعددة البلدان لشركات مجلس التعاون الخليجي " واستهدفت الدراسة العلاقة بين الإفصاح الإختياري البيئي وقيمة الشركات في دول مجلس التعاون الخليجي، واستخدمت الدراسة كلا من العائد على الأصول ومؤشر Tobin's Q كبدايل لقيمة الشركة، وإعتمدت الدراسة علي التطبيق من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الإختياري البيئي والعائد على الأصول، ووجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الإختياري البيئي ومؤشر Tobin's Q، وكانت قوة العلاقة بين الإفصاح الإختياري البيئي و Tobin's Q أكبر من قوة العلاقة بين الإفصاح الإختياري البيئي والعائد على الأصول ، و تتصح النتائج مديرين الشركات بالاهتمام بالإفصاح الإختياري، باعتباره أداة لتمييز الشركات الناجحة ويوفر كثير من المعلومات التي يحتاجها المستثمرين.

• دراسة (أحمد، ٢٠٢١)

بعنوان "تأثير محاور بطاقة الأداء المتوازن على الإفصاح الاختياري" واستهدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على الإفصاح الاختياري في البنوك التجارية المصرية المقيدة بالبورصة، وإعتمدت الدراسة علي التطبيق من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمحاور بطاقة الأداء المتوازن الأربعة على مستوى الإفصاح الاختياري في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية بمستوى قوة تأثيرية قدرها ٧٧,٩% وفقاً لمعامل التحديد Nagelkerke R ومستوى قدرة تأثيرية قدرها ٥٥,٢% وفقاً لمعامل التحديد لـ Cox & Snell عند مستوى معنوية أقل من ٥% بدرجة ثقة تزيد عن ٩٥% وفقاً لنتائج اختبار الانحدار اللوجستي.

• دراسة (Kamran & Asna , 2020)

بعنوان " التحقيق في العلاقة غير الخطية بين الإفصاح الطوعي وقيمة الشركة من خلال استخدام نموذج PSTR " واستهدفت الدراسة الإجابة على تساؤل ما وهو ، هل يحسن الإفصاح الإختياري وآليات الحوكمة من تقييم أداء الشركات من وجهة نظر المتعاملين في أسواق رأس المال فترتفع قيمة الشركة؟ وهذه الدراسة تمت على مجموعة من الشركات المسجلة في البورصة الفرنسية، وإعتمدت الدراسة علي التطبيق من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن الإفصاح الإختياري يحسن من تقييم أداء الشركات، ويزداد أثر الإفصاح الإختياري على تقييم أداء الشركات في ظل وجود تطبيق آليات الحوكمة بشكل جيد وتم اعتماد مقياس مؤشر Tobin's Q لقياس أداء الشركات وهو مؤشر يجمع بين تقييم السوق والأداء المالي للشركة.

• دراسة (Rossi & Harjoto, 2020)

بعنوان " الإفصاح غير المالي للشركة وقيمة الشركة والمخاطر وتكاليف الوكالة " واستهدفت الدراسة أثر الإفصاح الإختياري عن المعلومات غير المالية المرتبطة بالأداء والمخاطر على قيمة الشركة، وتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الإيطالي، وإعتمدت الدراسة علي التطبيق من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن الإفصاح الإختياري عن المعلومات غير المالية له تأثير إيجابي على أداء الشركات، والإفصاح الإختياري عن المعلومات غير المالية والمخاطر، ويؤدي إلى تخفيض تكلفة الوكالة وذلك من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتم استخدام ثلاثة مؤشرات القياس أداء الشركات وهي: مؤشر Tobin's Q وإجمالي عوائد

الأسهم والتي تتمثل في عوائد السهم والتوزيعات النقدية للأسهم، ومؤشر القيمة المضافة والذي يقاس بصافي الربح التشغيلي قبل الضرائب.

- دراسة (متولي السيد، ٢٠٢٠)

بعنوان " قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم " واستهدفت الدراسة الحصول على دليل تحليلي من واقع بيئة الأعمال المصرية، لأثر ممارسات إدارة الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم، واعتمدت الدراسة على الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود أثر ذي دلالة معنوية للتدفقات النقدية التشغيلية على عوائد الأسهم، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح على عوائد الأسهم، وكذلك إلى عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح على العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وعوائد الأسهم في شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية.

- دراسة (محسن عبيد ، ٢٠٢٠)

بعنوان " نحو نموذج تجميحي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية " واستهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في ضوء الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المقيدة بقطاع الموارد الأساسية في البورصة المصرية، واعتمدت الدراسة على الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن قيمة معامل التحديد المعدل للنماذج التنبؤية قد بلغت نحو ٦٩,٩% - ٧٦,١% ٥٢,٤% بالترتيب، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود انخفاض في قيمة معامل التحديد المعدل لنماذج التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بعد الالتزام بتطبيق IFRS في الفترة من ٢٠١٦-٢٠١٨ مقارنة بما قبل التطبيق في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥ حيث بلغ الانخفاض بنماذج بتكاليف الإنتاج غير العادية، المصروفات الاختيارية غير العادية، التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، والتدفقات النقدية التمويلية غير العادية بالإضافة إلى النموذج التجميحي على مستوي الشركة ككل نحو ٩,٤% ٠,٤% ٢٥% ٤٧,٧% بالترتيب.

- دراسة (Ramesh &Charumathi، 2020)

بعنوان " أثر الإفصاح الطوعي على تقييم الشركات " واستهدفت الدراسة في تأثير الإفصاح الإختياري للشركات على قيمة الشركات من منظور القيمة السوقية، وخاصة إذا كان هذا الإفصاح الإختياري يتم مع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وقد تم تصميم مؤشر لقياس الإفصاح الإختياري ، ويتكون هذا المؤشر من ٨١ عنصرا من المعلومات المالية وغير المالية ومعلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، واعتمدت الدراسة على الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن هناك ارتباطا إيجابيا بين الإفصاح الإختياري وقيمة الشركات، كما تم قياس قيمة الشركة بواسطة Tobin's Q، فسرت الدراسة أسباب هذه العلاقة أن السوق يعطي تقييمه أعلى للشركات التي تكشف عن معلومات اختيارية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والمعلومات المالية و هذه النتيجة لها تأثير كبير على الاقتصاديات الناشئة مثل الهند لأنها تساعد على دخول الشركات الهندية إلى الأسواق العالمية وكذلك حصول الشركات الهندية على أموال بتكلفة اقل، وهذا الدليل يتوافق مع تفسيرات نظريات الوكالة وأصحاب المصلحة ونظريات المحاسبة الإيجابية لنفعية الإفصاح الإختياري وأسباب تأثيره على قيمة الشركات.

• دراسة (Ramesh &Charumathi، 2020)

بعنوان " أثر الإفصاح الطوعي على تقييم الشركات " واستهدفت الدراسة في تأثير الإفصاح الإختياري للشركات على قيمة الشركات من منظور القيمة السوقية، وخاصة إذا كان هذا الإفصاح الإختياري يتم مع تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

- أن هناك ارتباطا إيجابيا بين الإفصاح الإختياري وقيمة الشركات ، كما تم قياس قيمة الشركة بواسطة Tobin's Q، فسرت الدراسة أسباب هذه العلاقة أن السوق يعطي تقييمه أعلى للشركات التي تكشف عن معلومات اختيارية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والمعلومات المالية و هذه النتيجة لها تأثير كبير على الاقتصادات الناشئة مثل الهند لأنها تساعد على دخول الشركات الهندية إلى الأسواق العالمية ، وكذلك حصول الشركات الهندية على أموال بتكلفة اقل ، وهذا الدليل يتوافق مع تفسيرات نظريات الوكالة وأصحاب المصلحة ونظريات المحاسبة الإيجابية لنفعية الإفصاح الإختياري وأسباب تأثيره على قيمة الشركات .

• دراسة (Suryanto &Budisantoso، 2019)

بعنوان " الإمتثال للتقارير المالية الدولية علي مستوى الإفصاح الإختياري " واستهدفت الدراسة بدراسة أثر الامتثال لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على مستوى الإفصاح الإختياري للشركات، وتمت الدراسة على مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة أندونيسيا، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ارتفاع مستوى الإفصاح لدى الشركات بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتفسير لذلك من وجهة نظر الدراسة أن معايير التقارير المالية الدولية تعتمد على المبادئ وتركز أكثر على تفسير وتطبيق المعايير، بالإضافة إلى التركيز على المعاملة التي يتم المحاسبة عنها، وبالتالي يزداد استخدام الحكم الشخصي والمهني عند تطبيق المعايير، وعند ذلك يحتاج المستثمرين إلى الإفصاح عن معلومات عن الشركات، وثم يعود أثر هذا الإفصاح على الشركات من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركات والمستثمرين، ويعطي تفسير جيدا على الشركات ذاتها.

• دراسة (محمود، ٢٠١٩)

بعنوان "محددات ونتائج المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" واستهدفت الدراسة بيان أثر الإفصاح الإختياري عن معلومات رأس المال الفكري على الأداء المالي للشركات المسجلة في البورصة المصرية، وتم قياس الأداء المالي للشركات بمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية و العائد على السهم و مؤشر القيمة السوقية / القيمة الدفترية، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإختياري عن رأس المال الفكري على مؤشر العائد على الأصول، ولا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإختياري عن رأس المال الفكري على مؤشر العائد على حقوق الملكية، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإختياري عن رأس المال الفكري على مؤشر العائد على السهم.

• دراسة (Suryanto & Budisantoso, 2019)

بعنوان "مدى الإفصاح الطوعي قبل وبعد تقارب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إندونيسيا" واستهدفت الدراسة أثر الامتثال لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على مستوى الإفصاح الإختياري للشركات، وتمت الدراسة على مجموعة من الشركات المسجلة في بورصة أندونيسيا، وتم دراسة مستوى الإفصاح الإختياري قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بعامين، ثم دراسة هذا المستوى بعد تطبيق المعايير لمدة سنتين، وذلك من خلال بناء مؤشر للإفصاح الإختياري تم بناؤه في الدراسة، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إرتفاع مستوى الإفصاح لدى الشركات بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والتفسير لذلك من وجهة نظر الدراسة أن معايير التقارير المالية الدولية تعتمد على المبادئ وتركز أكثر على تفسير وتطبيق المعايير، بالإضافة إلى التركيز على المعاملة التي يتم المحاسبة عنها، وبالتالي يزداد استخدام الحكم الشخصي والمهني عند تطبيق المعايير، وعند ذلك يحتاج المستثمرين إلى الإفصاح عن معلومات عن الشركات، و ثم يعود أثر هذا الإفصاح على الشركات من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركات والمستثمرين، ويعطي تفسير جيدا على الشركات ذاتها.

• دراسة (TAKACS, D. A.، 2018)

بعنوان "تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وأداء الشركات" واستهدفت الدراسة باختبار العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والأداء المالي للشركات المسجلة في سوق المال في جنوب إفريقيا، وقد تم قياس الأداء بمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة السوقية / القيمة الدفترية وربحية السهم، وإعتمدت الدراسة علي التطبيقي من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أنه يوجد تأثير صغير لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على كلا من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومؤشر القيمة السوقية / القيمة الدفترية، ويوجد تأثير كبير لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ربحية السهم، ويؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي للشركات ولكن هذا التأثير يعتمد على كيفية قياس الأداء المالي في الدراسة.

• دراسة (أبو خزنة، ٢٠١٨)

بعنوان " مدي مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في ضوء (IFRS 7) في تنشيط سيولة الأسهم بالبورصة المصرية " واستهدفت الدراسة اختبار مدي مساهمة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في ضوء المعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية في تنشيط سيولة الأسهم، والتعرف علي مدي قيام الشركات المتداول أسهمها بالبورصة المصرية بالإفصاح عن هذه المخاطر، وإعتمدت الدراسة علي التطبيق من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

مجموعة من النتائج منها أن الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفقاً ل (IFRS7) يساهم بدرجة قوية في تنشيط سيولة الأسهم ، كما أن الشركات المتداول أسهمها بالبورصة لا تقوم بالإفصاح عن هذه المخاطر وفقاً ل (IFRS7) ، كما أن الإفصاح الحالي لهذه الشركات عن تلك المخاطر لا يؤثر بشكل دال إحصائياً علي سيولة الأسهم ، بينما كان هناك تأثيراً ملحوظاً معنوياً علي سيولة الأسهم لكل من حجم الشركة ، الربحية ، الرافعة المالية، وسعر السهم والتي تم استخدامهم كمتغيرات رقابية في نموذج الدراسة

• دراسة (بخيت ، ٢٠١٨)

بعنوان " دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية " واستهدفت الدراسة دراسة تطبيقية عن البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع عندي مستوى دلالة معنوية أقل من ٥% حيث توجد علاقة سببية بين استقلالية لجان المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالية معنوية ٠,٠٧ في حين توجد علاقة سببية لتأثير خبرة أعضاء لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى معنوية ٠,٠٨٩ بالإضافة إلى وجود علاقة سببية بين حجم لجان المراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري عند مستوى دلالة معنوية ٠,٠١٠٨.

• دراسة (حسن، نصر طه، ٢٠١٧)

بعنوان " دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي " واستهدفت الدراسة لمعرفة دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي (أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية)، وإعتمدت الدراسة علي التطبيق من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- لتوليد الدور الإيجابي للإفصاح الاختياري حيث يرتبط بممارسات أقل لإدارة الربح وتخفيف مشكلة عدم تماثل المعلومات. كما أن توفر التأكيد حول ذلك الإفصاح يحد من فجوة التوقعات المراجعة، بالإضافة إلى أن النتائج أظهرت وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري ومدى تعقد القوائم المالية وهو ما يشير إلى أن الإدارة تستخدم الإفصاح الاختياري للتخفيف من مشاكل المعلومات المرتبطة بتعقيد القوائم المالية.

• دراسة (Khlif et.al، 2017)

بعنوان " هيكل الملكية والإفصاح الطوعي عن الدراسات التجريبية" ، واستهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وهيكل الملكية في الشركات من خلال إجراء مسح للدراسات والبحوث الأكاديمية في هذا المجال، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح الاختياري وتركز الملكية والملكية الإدارية، كما توصلت لوجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح الاختياري والملكية الحكومية.

• دراسة (Hassouna et.al، 2017)

بعنوان " الشفافية والإفصاح كآلية داخلية لحوكمة الشركات وأداء الشركة" واستهدفت الدراسة إلي جودة ممارسات الإفصاح والشفافية بدليل حوكمة الشركات المصري ومدى تأثيره على الأداء المالي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ٨٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٩ الي ٢٠١٠، وإعتمدت الدراسة علي التطبيقي من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- عدم وجود علاقة محددة بين جودة الإفصاح والشفافية والأداء المالي للشركات بالبيئة المصرية.

• دراسة (Kamel and Awadallah, 2017)

بعنوان " مدى الإفصاح الطوعي عن الشركات بالبورصة المصرية " واستهدفت الدراسة بقياس درجة ومحددات الإفصاح الاختياري في البيئة المصرية لعينة مكونة من ٨٧ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال عام ٢٠١٠، وإعتمدت الدراسة علي التطبيقي من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- من خلال تطوير مؤشر استرشادي لقياس الإفصاح الاختياري مكون من ٣٦ عنصر، وتوصلت إلى انخفاض مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية بصفة عامة للشركات محل الدراسة.

• دراسة (Carvalho et. Al, 2017)

بعنوان " العوامل المؤثرة في الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية للمؤسسات البرتغالية" قامت الدراسة من خلال الاعتماد على نظرية الوكالة بدراسة محددات الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية وتأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح الاختياري في بيئة الأعمال البرتغالية، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من ١٤٢ شركة عام ٢٠١٢،

واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ضعف مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية بصفة عامة بالإضافة لوجود علاقات متباينة بين مستوى الإفصاح الاختياري وخصائص الشركات وآليات حوكمة الشركات.

• دراسة (Changling Chen et, 2017)

بعنوان " اثر تمهيد الدخل فى تحديد مخاطر انهيار الاسهم " واستهدفت الدراسة في بيان تأثير تمهيد الدخل على مخاطر انهيار سعر السهم، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود ارتباط كبير بين تمهيد الدخل وبين مخاطر انهيار سعر السهم، ويظهر ذلك بوضوح عندما يكمن لدى الإدارة دوافع لإخفاء الأداء السلبي، أنه من الممكن تقييد تصرفات الإدارة في تمهيد الدخل من خلال وجود آليات حوكمة خارجية تمكنها من رقابة تصرفات الإدارة ورصد انتهازياتها، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية لدى المنشآت التي تجربها على إفصاحات ذات جودة عالية.

• دراسة (Habib, 2017)

بعنوان " إستراتيجية العمل والأسهم ذات القيمة الزائدة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم" واستهدفت في تحليل وتفسير العلاقة بين إستراتيجيات الإدارة وتضخيم الأسهم وبين مخاطر انهيار سعر السهم، وقد استرشدت الدراسة بالأزمة المالية العالمية وأرجعت الهدف الرئيسي في تضخيم قيم الأسهم هو تضخيم قيم المكافآت السنوية للمديرين ومكافآت نهاية الخدمة لهم في نفس الوقت الذي لا يبالون بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء هبوط أسعار الأسهم إلى قيمتها الحقيقية، وإعتمدت الدراسة علي التطبيقي من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن الشركات التي تتجه نحو إستراتيجيات مبتكرة وجديدة بهدف المغالاة في الأرباح وتضخيم أسعار السهم تكون أكثر عرضه لمخاطر انهيار سعر السهم.

• دراسة (ماجد ، ٢٠١٧)

بعنوان " العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح " واستهدفت الدراسة استكشاف مستوى ومحددات الإفصاح الاختياري بالتقرير المالي للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية من جانب ومستوى ومحددات ممارسات إدارة الأرباح لهذه الشركات من جانب آخر، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري ومستوى إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية، وإعتمدت الدراسة علي التطبيقي من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن سوق الأوراق المالية المصري يتسم بمستوى متوسط من الإفصاح الاختياري حيث يتخطى متوسط العينة حاجز ٦٥% وفقاً للمؤشر المقترح للإفصاح الاختياري والنتيجة الثانية هي أن التقارير المالية للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري تتسم بمستوى مرتفع من إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة متوسط إدارة الأرباح ٤.١٢ بمقياس ملير، بينما كانت النتيجة الثالثة والرابعة هي أن هناك علاقات متباينة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح من جانب وخصائص الشركات مثل حجم وعمر والرافعة المالية وسبولة وربحية الشركة من جانب آخر.

• دراسة (عزيز، ٢٠١٧)

بعنوان " مجالات التوافق في الإفصاح بالتقارير المالية للشركات العراقية مع المعايير الدولية " واستهدفت الدراسة تحديد مجالات التوافق بين كل من التقارير المالية للشركات العراقية، وبين متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير الدولية (معايير المحاسبة الدولية، ومعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) في الشركات العراقية، واعتمدت الدراسة على الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن التقارير المالية تظهر الصورة العادلة والصادقة لكل من المركز المالي، ونتيجة النشاط لوحدة محاسبية معينة عندما يتم معالجة جميع البيانات، والأحداث الخاصة بما فيها الأنشطة الاجتماعية وتوصيل المعلومات للملائمة من خلال وظيفتي القياس والإفصاح ولزيادة الثقة بالمعلومات المتعلقة بالأنشطة كافة والتأكد من صحة عملية المعالجة لذا بدا الاهتمام بالإفصاح، كما تزداد أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال توفير معلومات عن حقيقة مستوى الأداء وطبيعة الحالة المالية للوحدات الاقتصادية، التي يتعاملون على أسهمها، وفي هذا المجال لا تتوقف الحاجة عند المعلومات المالية بل تمتد لتشمل المعلومات غير المالية والتي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية.

• دراسة (باجحر، الحجيلي، ٢٠١٧)

بعنوان " أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الاسمنت المدرجة في سوق المال السعودية " واستهدفت الدراسة تحليل أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الأسمنت المدرجة في سوق المال السعودي وذلك للفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤ والبالغ عددها ١٣ شركة، وإعتمدت الدراسة على التطبيقي من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أنه يوجد تباين في مستوى الإفصاح الاختياري بين شركات الأسمنت السعودية محل الدراسة، كما أن مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الاسمنت المدرجة في سوق المال السعودية كان ٦٦,٦٧% وهذا يعد ضعيفاً نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة، كما توصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة في حين توصلت الدراسة إلي عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وكل من استقلال الإدارة حجم مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ملكية الإدارة، أداء الشركة، عمر الشركة ونوع مكتب المراجعة.

• دراسة (سرور، ٢٠١٧)

بعنوان " قياس أثر الإفصاح لاختياري علي تحسين جودة قرار الإفراض للشركات المقيدة في البورصة المصرية " استهدفت الدراسة أثر الإفصاح الاختياري علي تحسين جودة قرار الإفراض للشركات المقيدة في البورصة المصرية ، سواء بمنحها الائتمان المصرفي أو الاستثمار في سنداتنا نظرياً وميدانياً ، وقياس درجة التباين بين إجابات مسؤولي الائتمان المصرفي في البنوك والمحللين الماليين بالنسبة لأثر الإفصاح الاختياري علي تحسين جودة قرار منح الائتمان المصرفي أو الاستثمار في السندات للشركات المقيدة في البورصة المصرية ، وإعتمدت الدراسة علي التطبيقي من خلال التقارير والبيانات المنشورة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- لأن الإفصاح الاختياري يؤثر بشكل جوهري علي تحسين جودة التقييم للمعايير الحاكمة لقرار منح الائتمان المصرفي للشركات المقيدة في البورصة المصرية ومن ثم تحسين جودة قرار منحها الائتمان المصرفي ، كما يعتبر الإفصاح الاختياري إفصاحاً تكاملياً مع الإفصاح المحاسبي الإلزامي في توفير احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات المالية وغير المالية التي تؤثر بشكل جوهري في تحسين جودة قراراتهم الاستثمارية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، كما يؤثر الإفصاح الاختياري بشكل جوهري علي تحسين جودة التقييم للعوامل المحددة لمستوي جودة السندات للشركات المقيدة في البورصة المصرية ومن ثم تحسين جودة قرار الاستثمار في سنداتنا.

• دراسة (محمد، ٢٠١٧)

بعنوان " دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها على مقاييس الداء المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة " استهدفت الدراسة إعداد نموذج يمكن من خلاله قياس مستوي الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتحليل العلاقة بين جودة الاستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واختبار تأثير مستوي الإفصاح الاختياري علي العلاقة بين جودة الاستحقاقات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واعتمدت الدراسة علي الجانب الميداني من خلال اعداد قائمة استبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين جودة الاستحقاقات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات، كما يوجد تأثير معنوي سالب لمستوي الإفصاح الاختياري علي العلاقة بين جودة الاستحقاقات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات، كما يؤدي الإفصاح الاختياري إلي الحد أو التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة التي تناولت بيان وتحليل أسباب التقلب في عوائد الأسهم كمقياس لمخاطر انهيار سعر السهم، يرى الباحث أن بعض الدراسات تناولت بيان أثر جودة وكفاءة التقارير المالية على قدرتها على التنبؤ بمخاطر انهيار سعر السهم، واهتمت أخرى ببيان أثر ممارسات إدارة الأرباح على التقلب في عوائد الأسهم وتوصلت لعلاقة ارتباط طردية بينهما وعلى صعيد آخر تناولت دراسة أثر التحول لمعايير التقارير المالية الدولية على الحد من مخاطر انهيار سعر السهم وتوصلت إلى أن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يخفض من عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية، فيقلل من التقلب في عوائد الأسهم والحد من مخاطر انهيار سعر السهم.

ومن زاوية أخرى بينت دراسة تأثير التزام المنشآت بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة وقدرتها على الحد من مخاطر انهيار سعر السهم، وتوصلت إلى علاقة ارتباط عكسية بينهما وتناولت دراسات أخرى تأثير العلاقة بين إستراتيجيات الإدارة في تضخيم الأسهم وبين المغالاة في الأرباح المعلنه كأحد العوامل الرئيسية للتقلب في عوائد الأسهم وأثر ذلك على مخاطر انهيار سعر السهم، وتناولت أخرى بيان العلاقة بين التهرب الضريبي والثقة المفرطة الممنوحة للإدارة وسيولة الأسهم وآليات الحوكمة كمحددات أساسية لمخاطر انهيار سعر السهم.

يوجد تباين في نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير حجم المنشأة على نطاق ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث جاءت النتائج في اتجاهين معاكسين حيث يشير الاتجاه الأول لوجود أثر طردي بينما يشير الاتجاه الثاني إلى وجود أثر عكسي على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي.

وبشكل أكثر تفصيلا يسعى الباحث إلي ما يلي:

- 1- التعرف علي ممارسات ودوافع إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية
- 2- تحديد أهم العوامل المؤثرة في تغيرات أسعار الأسهم بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتي
- 3- الكشف عن محددات وضوابط الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي
- 4- تحديد تأثير الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية في كونها تتناول أحد الموضوعات المحاسبية التي تلقي اهتمام كبير من جانب المحاسبين وهو الربط بين مستوي الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وأسعار الأسهم في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتي ، كما أنها تتميز بندرة الدراسات والأبحاث العربية التي تناولتها.

١. تساعد الدراسة المستثمرين والملاك في ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي من خلال الكشف عن الإستراتيجيات التي تنتهجها الإدارة للتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.
٢. تساعد الدراسة الحالية في الكشف عن مظاهر ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بما يسمح بإصدار التشريعات المحاسبية والقانونية اللازمة للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على درجة السيولة في سوق الأوراق المالية.

أما أهمية الدراسة من الناحية العملية

٣. فتتضح من خلال ما تتضمنه من تحليل لطبيعة العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وأسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي، حيث أن نتائج هذا البحث سوف تقيّد أطراف عديدة : فالمستثمرين يهمهم التحقق من النتائج التي حققتها الشركة للحصول على حصتهم كاملة من الأرباح ، والمديرين لن يقبلوا على إخفاء أو تعميم المعلومات من خلال التقارير المالية لتحقيق منافع خاصة ، وذلك خوفاً من تأثير ذلك على قرارات المستثمرين المرتقبين ، وتحفيزهم على تمويل الشركات ذات الشفافية العالية، وهذا الأمر لا يتوقف على الالتزام بمعايير الإفصاح الإلزامي وحدها وإنما أيضاً بالاهتمام بالإفصاح الاختياري ، والجهات المسؤولة عن سوق الأوراق المالية الكويتي يهتما بالطبع التغلب على المشاكل التي تواجه السوق وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال.
٤. وتظهر الأهمية العملية في تزايد الحاجة إلى زيادة منفعة المعلومات المحاسبية في تحسين قرارات الاستثمار.

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

- ١- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي.
- ٢- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي.
- ٣- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي.
- ٤- لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضي منهم حول مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.
- ٥- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث فيما يلي :

- الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة علي الفترة خلال (٢٠٢٠م – ٢٠٢١م)
- الحدود المكانية: تتناول الدراسة الشركات الكويتية المقيدة بسوق الأوراق المالية الكويتية بقطاع العقارات.

منهج الدراسة:

لأغراض تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة والإجابة على تساؤلات مشكلته البحثية اعتمد الباحث على المنهجية التالية لتنظيم أعمال البحث حيث بدء الباحث بمراجعة وتحليل أدبيات التراث الفكري المحاسبي المتعلقة بالإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح وأسعار الأسهم وسوف يقوم الباحث بإجراء الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث من خلال التطبيق على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي، ويتمثل منهج الدراسة فيما يلي:

- **المنهج الاستقرائي** : وذلك من خلال مراجعة وتحليل أدبيات التراث الفكري المحاسبي المتعلقة بأثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي .
- **المنهج الاستنباطي** : وذلك من خلال تطبيق الدراسة الحالية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الكويتي والتوصل إلي نتائج ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة لتحديد مدي اتفاقها أو اختلافها معها .

مجتمع وعينة الدراسة:

١-مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الكويتية المساهمة المسجلة في البورصة الكويتية (قطاع العقارات) ولها قوائم مالية منشورة على موقع تداول البورصة الكويتية عن أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

جدول رقم (١) مجتمع الدراسة

م	اسم الشركة	القطاع التابع للشركة
١.	شركة عقارات الكويت.	قطاع العقارات
٢.	شركة العقارات المتحدة.	قطاع العقارات
٣.	الشركة الوطنية العقارية.	قطاع العقارات
٤.	شركة الصالحية.	قطاع العقارات
٥.	شركة أجيال العقارية الترفيهية.	قطاع العقارات
٦.	شركة الصالح العقارية.	قطاع العقارات
٧.	الشركة العربية العقارية.	قطاع العقارات
٨.	شركة الإنماء العقارية.	قطاع العقارات

م	اسم الشركة	القطاع التابع للشركة
٩.	شركة المباني.	قطاع العقارات
١٠.	شركة إنجازات للتنمية العقارية.	قطاع العقارات
١١.	شركة مجموعة المستثمرون القابضة.	قطاع العقارات
١٢.	الشركة الدولية للمنتجات.	قطاع العقارات
١٣.	الشركة التجارية العقارية.	قطاع العقارات
١٤.	شركة سنام العقارية.	قطاع العقارات
١٥.	شركة أعيان العقارية.	قطاع العقارات
١٦.	شركة عقار للاستثمارات العقارية.	قطاع العقارات
١٧.	الشركة الكويتية العقارية القابضة.	قطاع العقارات
١٨.	شركة المزايا القابضة.	قطاع العقارات
١٩.	شركة التجارة والاستثمار العقاري.	قطاع العقارات
٢٠.	شركة التعمير.	قطاع العقارات
٢١.	شركة الأرجان العالمية العقارية.	قطاع العقارات

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الكويت ٢٠٢١.

عينة الدراسة:

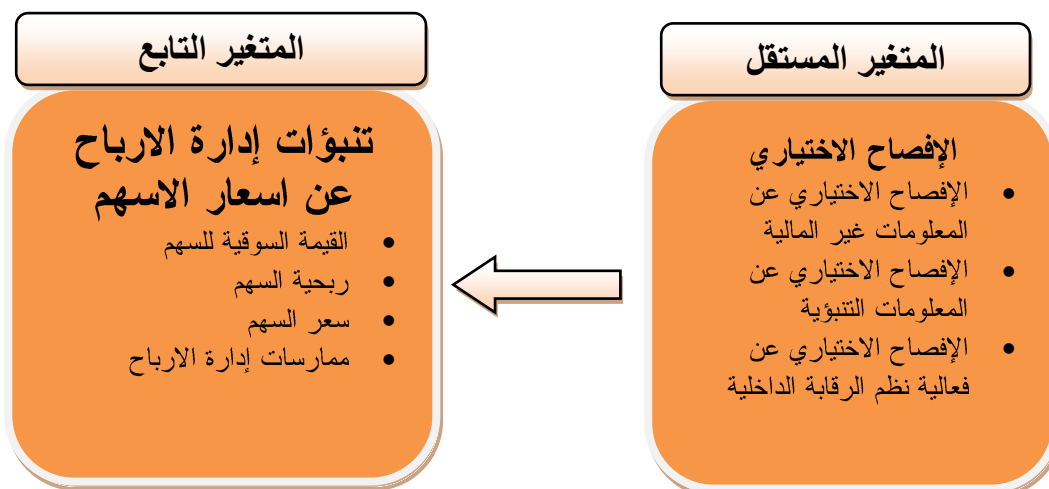
حدد الباحث عينة البحث بالشركات المقيدة بالبورصة لقطاع العقارات المتمثلة في عشرة شركات.

١. شركة عقارات الكويت.
٢. شركة العقارات المتحدة.
٣. الشركة الوطنية العقارية.
٤. شركة التجارة والاستثمار العقاري.
٥. شركة التعمير.
٦. شركة الأرجان العالمية العقارية.
٧. الشركة الدولية للمنتجات.
٨. الشركة التجارية العقارية.
٩. شركة سنام العقارية.
١٠. شركة أعيان العقارية.

مبررات اختيار عينة البحث:

- ١- لصعوبة الحصول على معلومات من قطاع البنوك.
- ٢- ألا تكون من شركات المساهمة التي تم إيقاف التداول على أسهمها أو تعرضت للاندماج خلال فترة الدراسة.
- ٣- ولكبر حجم العينة.

متغيرات الدراسة:



ثانياً: الإطار النظري للبحث

تعريف إدارة الأرباح:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت تعريف إدارة الأرباح، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد متفق عليه لهذا المصطلح، وفيما يلي تحليل لبعض هذه التعريفات: ركزت أوائل التعريفات التي تناولت إدارة الأرباح على أنها: تدخل متعمد من قبل إدارة الشركات باستخدامهم الحكم الشخصي في عملية إعداد التقارير المالية وهيكلة العمليات، بهدف تعديل محتوى التقارير المالية عن طريق الاستفادة من البدائل الممكنة والتقديرات المحاسبية التي تتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، وذلك إما لتضليل بعض أصحاب المصالح عن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلنة. (Widuri and Sutanto, 2019)

بينما ركزت التعريفات التي تناولت إدارة الأرباح حديثاً على أنها " جهود الإدارة لمعالجة الأرباح المبلغ عنها بالتقارير باستخدام أساليب محاسبية معينة، أو أساليب متغيرة، أو تأجيل الاعتراف بالإيرادات والمصروفات أو تعجيل الاعتراف بها، أو استخدام أساليب أخرى للتأثير على الأرباح قصيرة الأجل". (المنصور، ٢٠١٧) في حين عرفها (Malikov, et al, 2017) بأنها " مجموعة من الممارسات المتعمدة من قبل إدارة منشأة الأعمال، من خلال استغلال المرونة الواسعة في الاختيار بين السياسات، والإجراءات، والطرق المحاسبية البديلة، التي تتيحها مبادئ ومعايير المحاسبة، وذلك للتأثير على أرقام الأرباح المنشورة في التقارير المالية، بغرض تضليل الأطراف الأخرى ذات العلاقة بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو لرفع قيمة أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية.

كما ركزت دراسة (Widuri and Sutanto. 2019) على أن إدارة الأرباح تحدث عندما تتلاعب الإدارة بالأداء المالي للشركة، بهدف تحقيق بعض أهداف الشركة، وتضليل أصحاب المصالح المختلفة، سواء كانت عن طريق إدارة الاستحقاقات، أو إدارة الأرباح الحقيقية، والتي يكون لها تأثير سلبي على الأداء المستقبلي للشركة.

ويلاحظ أن التعريفات السابقة ركزت على أن إدارة الأرباح هي تدخل متعمد من الإدارة، لتحقيق أهداف خاصة، وأنها تتم بشكل انتهازي، دون التطرق إلى ما إذا كان هناك جانب إيجابي لإدارة الأرباح، وذلك من خلال تغيير السياسات المحاسبية للشركة، لتحقيق نمو واستقرار الأداء المالي لها، وبذلك يكون الهدف إيجابي، من أجل تحسين أداء الشركة فقط، وليس إلحاق الضرر بها، في حين أن الاتجاه السلبي لتلك الممارسات هو إذا كان الهدف منها اتجاه إدارة الشركة لتحقيق أهداف خاصة، والتضليل المتعمد لمستخدمي القوائم المالية، مما يؤدي إلى انخفاض الثقة في المعلومات المحاسبية. (Eldiri,2018)

ويرى الباحث أن هذه التعريفات تحمل وجهات نظر مكملة لبعضها البعض، وإن اختلاف الدراسات في تناولها لتعريف إدارة الأرباح يرجع لاختلاف الغرض الذي تتم من أجله تلك الممارسات، وكذلك اختلاف الأساليب التي تستخدمها الإدارة لإدارة أرباح الشركة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الأنشطة والمسميات التي تناولتها الدراسات السابقة، والتي اعتبرها البعض أيضا ضمن ممارسات إدارة الأرباح، وهي:

المحاسبة الإبداعية Creative Accounting، تمهيد الدخل Income Smoothing المحاسبة التعسفية Aggressive Accounting، التلاعب بالحسابات Fraudulent Financial Accounts Manipulation، التقارير المالية الاحتيالية Reporting (Remenaric et al, 2018). Financial Engineering، الهندسة المالية ويرى الباحث أن هذه المصطلحات جميعها تعبر عن قيام الإدارة بأنشطة متعمدة لتغيير الأرباح المفصح عنها بالتقارير المالية، سواء كان ذلك التلاعب والتحرير من خلال المرونة التي تنتجها المعايير المحاسبية، أو بالخروج عن حدودها، وبناءً على ما سبق يمكن للباحث تعريف إدارة الأرباح على أنها " التدخل المتعمد، أو غير المتعمد من قبل الإدارة للتأثير على أرباح الشركة، في إطار المبادئ المحاسبية، واستخدام البدائل والتقديرية الناتجة عن مرونة المعايير المحاسبية، لتضليل الأطراف ذوي العلاقة حول الأداء الاقتصادي للشركة، وتوجيه المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، لتحقيق أهدافهم الخاصة، أو لتحسين أداء الشركة".

أساليب إدارة الأرباح:

تقوم إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح من خلال مجموعة من الطرق والأساليب، لعل من أهمها ما يلي: (سامي، ٢٠١١)

١) طبيعة التقديرات المحاسبية:

تستطيع إدارة الشركة ممارسة إدارة الأرباح بإتباع تقديرات مختلفة عن تلك التقديرات السابق تطبيقها في الفترات السابقة، أو تطبيق تقديرات متحيزة لتحقيق أهداف الإدارة، مما ينعكس في النهاية على صافي الربح بالزيادة أو النقصان ويصبح صافي الربح المعلن مختلف عن صافي الربح الحقيقي، ومن أمثلة تلك العناصر التي يتم عمل تقديرات لها وفقاً للمعايير المحاسبية تقدير المخزون في نهاية الفترة، تقديرات العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمتها التخريدية، تقدير الديون المشكوك فيها وباقي المخصصات الأخرى " المعيار المحاسبي المصري رقم (٥)، المعدل ٢٠١٥ بعنوان: السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. (Takacs, 2018)

٢) الاستناد إلى مرونة المبادئ المحاسبية:

تستطيع إدارة الشركة القيام بممارسات إدارة الأرباح بحجة مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فعلى سبيل المثال: (Farooqi, et al,2017)

(١) اختيار أو تغيير طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، حيث تسمح معايير المحاسبة لإدارة المنظمة باختيار طريقة الإهلاك التي تراها مناسبة من بين الطرق المتاحة (معيار المحاسبة المصري رقم (١٠)، ٢٠١٥).

(٢) اختيار أو تغيير طريقة تسعير المخزون، حيث تتعدد الطرق المقبولة لتسعير المخزون (معيار المحاسبة المصري رقم (٢)، ٢٠١٥).

٣) تغيير نمط الإفصاح المتبع بالتقارير والقوائم المالية:

تمارس إدارة الشركة عملية إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب عناصر القوائم المالية، مع مراعاة عدم تعارض التبويبات الجديدة مع المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فمثلاً: إعادة تصنيف محتويات قائمة التدفقات النقدية، حيث تلجأ الإدارة إلى التركيز على بنود أنشطة التشغيل من خلال تصنيف بعض البنود التي ترتبط بأنشطة الاستثمار أو التمويل على أنها مرتبطة بأنشطة التشغيل، والهدف من ذلك توليد إنطباع غير حقيقي عن المقدرة الكسبية للمنشأة التي تعكسها أنشطة التشغيل الفعلية. ومن أمثلة ذلك القيام برسملة عوائد الاقتراض وتكاليف البحوث والتطوير على أنها أنشطة استثمار بدلاً من أنشطة التشغيل، مما يؤدي إلى زيادة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وبالتالي إعطاء إنطباعاً جيداً عن المقدرة الكسبية للمنشأة من أنشطتها الرئيسية (بخيت، ٢٠١٨)

٤) هيكلية العمليات المرتبطة بالمعايير المحاسبية غير المرنة:

تمارس إدارة الشركة إدارة الأرباح من خلال هيكلية العمليات، حيث تقوم بتعديل العقود والاتفاقيات أو إعادة صياغتها وفي نفس الوقت تتجنب مخالفة المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية، فمثلاً تستطيع الإدارة صياغة بنود العقد بالصورة التي تحقق لها الربح المستهدف، فإذا كانت الشركة ترغب في رسملة عقد الإيجار كعقد تأجير تمويلي، فإنها تقوم بصياغة العقد بصورة تتفق مع المعيار، وفي حالة رغبتها أن تجعل الإيجار

كمصروف جاري فإنها تقوم بصياغة العقد بصورة تخالف الشروط الواردة في هذا المعيار، وبالتالي يصبح العقد كأنه عقد إيجار تشغيلي (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠)، (٢٠١٥)). ماهية الإفصاح الاختياري:

يقصد بالإفصاح المحاسبي بوجه عام بأنه إتباع سياسة الوضوح الكامل والشفافية في إظهار جميع الأحداث والعمليات المالية التي تمت بالشركة خلال السنة المالية عند إعداد وعرض التقرير المالي مما يساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرارات من قبل جميع فئات أصحاب المصالح، ويزخر الأدب المحاسبي بالعديد من التقسيمات للإفصاح المحاسبي ولكن وفقاً لأهداف الدراسة الحالية فإن الباحث سوف يكتفي بالتركيز على تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى إفصاح إلزامي وإفصاح اختياري.

- مفهوم الإفصاح الاختياري:

يشمل الإفصاح المحاسبي بوجه عام جميع البيانات والمعلومات الكمية والكيفية المنشورة بالقوائم والتقارير المالية في نهاية السنة المالية للشركة، وينقسم الإفصاح المحاسبي إلى إفصاح إلزامي ويمثل الحد الأدنى من البيانات والمعلومات الواجب إدراجها بالتقرير المالي بموجب المعايير والقواعد المحاسبية المطبقة في الدولة، وإفصاح اختياري يمثل أي بيانات أو معلومات تتخطى حدود المعايير والقواعد المحاسبية، وقدمت دراسة (2021) (Gerged, et al, ٢٠٢٠) أول مفهوم للإفصاح الاختياري بمفهومه المعاصر بأنه " تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية"، ومع بداية العقد الحالي قدمت دراسة (رياض، ٢٠٢٠) تعريفاً للإفصاح الاختياري بأنه "تقديم معلومات أكثر من المتطلبات القانونية ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي" وقد دراسة (Gerged, et al, 2021) تعريفاً للإفصاح الاختياري بأنه المعلومات التي تبادر الشركات إلى نشرها طوعاً وبدون إلزام وذلك سعياً منها لتحسين نوعية الإفصاح بالتقرير المالي، وقامت دراسة (Ramesh & Charumathi, 2020) بعرض مفهوم الإفصاح الاختياري بأنه قرار إداري للشركة بعرض معلومات إضافية بالتقرير المالي، ومرتبطة بالظروف الاقتصادية وطبيعة العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح، وصولاً لدراسة (Carvalho et al, 2017) والتي فسرت مفهوم الإفصاح الاختياري من خلال درجة التعبير الصادق للتقرير المالي ومدى تأثير معلومات الإفصاح الاختياري على إظهار جوهر نشاط الشركة، وذلك باعتبار أي معلومة خارج نطاق المعايير المحاسبية ولها تأثير ملموس على قرارات أصحاب المصالح فهي إفصاحاً اختيارياً. ومما سبق، يمكن للباحث تحديد مفهوم الإفصاح الاختياري بأنه " إدراج معلومات وتحليلات مالية وغير مالية إضافية بالتقرير المالي، وتتميز هذه المعلومات والتحليلات بكونها غير إلزامية وفقاً للمتطلبات القانونية للمعايير المحاسبية المطبقة، وإنما يتم الإفصاح عنها من قبل الشركة بصورة تطوعية بغرض دعم شفافية التقرير المالي ومقابلة متطلبات أصحاب المصالح".

العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري:

١ - الإفصاح الاختياري وحجم الشركة:

أشارت عدة دراسات (Budisantoso, 2019 ، TAKACS, D. A .، 2018) ، Hassan, 2018 ، Suryanto & الاختياري عن الشركات صغيرة الحجم، فيما أوضحت (Hassan, 2018) إلى أن أحد أهم أسباب هذه العلاقة الإيجابية بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة هو التكاليف السياسية المرتفعة التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، ومن جانب آخر، أشارت دراسة (محمد، ٢٠١٧) إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة. ويمكن للباحث تحديد أبعاد وأسباب العلاقة بين الإفصاح الاختياري وحجم الشركة في ضوء نظرية أصحاب المصالح في عدة نقاط:

أ- أن الشركات كبيرة الحجم تستطيع تحمل التكاليف المصاحبة لإنتاج المعلومات الإضافية اللازمة للإفصاح الاختياري.

ب- أن الشركات كبيرة الحجم أكثر عرضه للضغط والمطالبة بمعلومات إضافية من قبل أصحاب المصالح خاصة في ظل تعدد وتنوع هذه الفئات.

ج- أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض لتحمل تكاليف سياسية أكبر من الشركات صغيرة الحجم مما يدفعها لمزيد من الإفصاح الاختياري.

٢ - الإفصاح الاختياري وعمر الشركة:

تعارضت الآراء الأكاديمية حول تفسير العلاقة بين الإفصاح الاختياري وعمر الشركة، حيث أشارت دراسة (أبو خزانة، ٢٠١٨) إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري وعمر الشركة، بمعنى أن الشركات الحديثة أكثر التزاماً بالإفصاح الاختياري عن الشركات ذات العمر الكبير، ورجحت أن هذه العلاقة ترجع إلى رغبة هذه الشركات في تكوين صورة ذهنية جيدة عنها في سوق الأوراق المالية.

ومن جانب آخر، أكدت دراسة (سرور، ٢٠١٧) على وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري وعمر الشركة، حيث أن الشركات ذات العمر الكبير أكثر قدرة على تحمل التكاليف المصاحبة للإفصاح الاختياري عن الشركات حديثة العهد، وهو ما أكدته دراستي (عزيز، ٢٠١٧، باجا، الحجيلي، ٢٠١٧) بأن الشركات ذات العمر الزمني الكبير أكثر التزاماً بالإفصاح الاختياري، ورجحت أنه يرجع إلى ضخامة حجم تكاليف البحوث والتطوير، الأمر الذي يتطلب تفسير أكثر في التقرير المالي.

٣ - الإفصاح الاختياري والرافعة المالية للشركة:

لاحظ الباحث وجود جدلاً أكاديمياً حول طبيعة العلاقة بين الإفصاح الاختياري والرافعة المالية للشركة، حيث أشارت دراسة (محمود، ٢٠١٩) إلى وجود علاقة إيجابية، وترجح أن هذه العلاقة يمكن تفسيرها برغبة الإدارة في تخفيض تكاليف الوكالة، كما فسرت دراسة (Rossi & Harjoto, 2020) هذه العلاقة الإيجابية من خلال تعرض الشركات ذات معدلات الديون العالية لضغوط أكبر للإفصاح الاختياري من قبل أصحاب المصالح

وخاصة الدائنون (Debt-Holder) وأكدت عدة دراسات (متولي السيد، ٢٠٢٠) على هذه العلاقة الإيجابية، ومن جانب آخر، أشارت دراسة (محسن عبيد، ٢٠٢٠) لوجود علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري والرافعة المالية، وترجح أن هذه العلاقة السلبية يمكن تفسيرها برغبة الإدارة في إخفاء بعض جوانب القصور بأداء الشركة عن الدائنون وتجنب العقوبات الناتجة عن الإخلال بشروط هذه الديون، في حين أشارت دراسة (بخيت، ٢٠١٨) إلى عدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري والرافعة المالية.

٤- الإفصاح الاختياري ودرجة سيولة الشركة:

وجد الباحث ندرة في الدراسات الأكاديمية التي تناولت العلاقة بين الإفصاح الاختياري ودرجة سيولة الشركة، ويتفق الباحث مع دراسة (محمد، ٢٠١٧) بأن الموقف الاقتصادي العالمي الحالي يتطلب من الشركات المزيد من الإفصاح عن السيولة ومخاطرها بالإضافة إلى الإفصاح عن رد فعل الشركة تجاه هذه المخاطر، وأشارت دراستي (Takacs, 2018) إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري ودرجة سيولة الشركة. ويمكن للباحث تحديد أبعاد وأسباب العلاقة بين الإفصاح الاختياري ودرجة سيولة الشركة في ضوء نظرية أصحاب المصالح في عدة نقاط:

أ- إن إدارات الشركات ذات درجة السيولة العالية غالباً ما تواجه اتهامات من قبل أصحاب المصالح بعدم قدرتها على استثمار الأموال.
ب- أن معدلات السيولة العالية في هذه الشركات تعتبر إهداراً لرأس مال الشركة خاصة في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة لانخفاض القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يدفع هذه الشركات للجوء للإفصاح الاختياري لتبرير درجة السيولة المرتفعة.

٥- الإفصاح الاختياري وربحية سهم الشركة:

أشارت أغلب الدراسات الأكاديمية (سرور، ٢٠١٧) إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات ربحية الشركة والإفصاح الاختياري، حيث أن الشركات ذات معدلات الربحية المرتفعة سوق تسعى لإظهار هذه المعدلات بشكل أكبر في التقرير المالي من خلال التوسع في الإفصاح الاختياري، ومن جانب آخر. أكدت دراسة (أبو خزانه، ٢٠١٨) على وجود علاقة سلبية بين الربحية والإفصاح الاختياري، ورجحت ذلك بعدم حاجة الشركات ذات الربحية المرتفعة إلى المزيد من الإفصاح حيث أن رقم الربح المرتفع وحده يعطي دلالة على الصورة الذهنية الجيدة.

ويمكن للباحث تحديد أبعاد وأسباب العلاقة بين الإفصاح الاختياري وربحية سهم

الشركة في ضوء نظرية أصحاب المصالح في عدة نقاط:

أ- إن الإدارة في الشركات ذات الربحية المرتفعة تعمل على التوسع في الإفصاح الاختياري لكسب المزيد من المكافآت والحوافز.
ب- إن الإفصاح الاختياري يعتبر أحد أدوات الإدارة في زيادة ثقة أصحاب المصالح في أداء كلاً من الشركة والإدارة وما سيترتب عليه من المحافظة على سعر السهم أو زيادته في سوق الأوراق المالية.

ج- أن الإفصاح الاختياري يعمل على تجنب مساعلة الإدارة عن أسباب الأرباح المرتفعة والالتزامات المحتملة لها بممارسة إدارة الأرباح.

العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح:

يعتبر الإفصاح الاختياري أحد عوامل زيادة شفافية التقارير المالية، كما أنه يساعد أصحاب المصالح في الوصول لإدراك أكبر لجوهر النشاط الاقتصادي للشركة، الأمر الذي دفع العديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية إلى الربط بين مستوى الإفصاح الاختياري واتجاه الإدارة لممارسات إدارة الأرباح من عدة زوايا مختلفة، يعرضها الباحث فيما يلي:

قامت دراسة (سرور، ٢٠١٧) باختبار العلاقة بين إدارة الأرباح والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية كأحد بنود الإفصاح الاختياري، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية وممارسات إدارة الأرباح. ورجحت أن التكاليف السياسية تعتبر الدافع الأساسي لوجود هذه العلاقة.

كما تناولت دراسة (محمد، ٢٠١٧) تحليل العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الأندونيسي، توصلت لوجود علاقة سلبية بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح، حيث أنه كلما زادت درجة الإفصاح الاختياري قلت درجة ممارسات إدارة الأرباح في التقرير المالي، الأمر الذي يعكس أهمية الإفصاح الاختياري لأصحاب المصالح.

واهتمت دراسة (ماجد، ٢٠١٧) بدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات من خلال إضافة متغير وسيط للاستدلال على هذه العلاقة وهو الإفصاح الاختياري، واختبار ما إذا كانت إدارة الأرباح تؤثر على عدم تماثل المعلومات من خلال تأثيرها على الإفصاح الاختياري، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٤٢ شركة مصرية خلال عام ٢٠٠٩، واستنتجت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات من خلال الإفصاح الاختياري.

كما قامت دراسة (Habib, 2017) بدراسة العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح على عينة مكونة من ١٨١ شركة خلال عام ٢٠٠٩ في سوق الأوراق المالية التايلندية، وقدمت عدة نتائج متباينة لعلاقة الإفصاح الاختياري بإدارة الأرباح، حيث أشارت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح، كما أشارت إلى أن الإفصاح الاختياري يمكن أن يعتبر أداة للإدارة لتضليل المستثمرين من خلال التركيز على الإفصاح عن الجوانب الإيجابية فقط للشركة وبالتالي يساعد الإدارة في إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة عدم وجود علاقة محددة بين الإفصاح الاختياري ودرجة ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى ميول الشركات لاستخدام ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (REM) أكثر من إدارة الاستحقاق (AEM).

واهتمت دراسة (عزيز، ٢٠١٧) بدراسة العلاقة بين درجة الإفصاح الاختياري وتعدد القوائم المالية (Financial Statement Complexity) في سوق الأوراق المالية الأمريكي، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من ٣٣٥ شركة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٢ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح الاختياري ودرجة تعدد القوائم المالية وقدمت عدة تفسيرات لهذه العلاقة أهمهم هو ارتفاع ضغوط أصحاب المصالح ومتطلباتهم لمزيد من الإفصاح عند صعوبة إدراك معلومات القوائم المالية واتهام الشركات بالاتجاه لهذه الدرجة من التعقيد لإخفاء الأداء المالي الحقيقي للشركة أو درجة ممارسات إدارة الأرباح.

كما قامت دراسة (باجا، الحجيلي، ٢٠١٧) بدراسة استدامة الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية وعلاقتها بالأداء المالية للشركات، وتم إجراء دراسة مقارنة على عينة مكونة من ٣٨٨ شركة من سبع دول أوروبية خلال عام ٢٠١٣ وتوصلت الدراسة إلى اتجاه الشركات للتوسع في الإفصاح الاختياري في حالة استدامة واستمرارية الأداء المالي الجيد وخاصة ربحية السهم، حيث تسعى الشركات لإظهار قدرتها على تحقيق الأرباح من خلال معلومات الإفصاح الاختياري لتعزيز الصورة الذهنية.

وتناولت دراسة (Consoni, et al, 2017) العلاقة بين الإفصاح الاختياري من جانب والمعلومات المحاسبية وإدارة الأرباح من جانب آخر على عينة مكونة من ٦٦ شركة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢ بسوق الأوراق المالية البرازيلي، وتوصلت لعدم وجود علاقة محددة بين الإفصاح الاختياري ودرجة ممارسات إدارة الأرباح خلال تلك الفترة الزمنية، وقدمت تفسير لعدم وجود علاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح بالاعتماد على حقيقة أن أغلب الشركات البرازيلية تتميز بتركز الملكية وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح الاختياري لا يمثل أهمية كبرى بالتقرير المالي، كما أن ممارسات إدارة الأرباح ليست ذات جدوى في ظل تركيز الملكية.

كما أشارت دراسة (Kamal and Awadallah, 2017) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح من خلال عينة مكونة من ٨٧ شركة عاملة بسوق الأوراق المالية المصري خلال ٢٠١٠، ورجحت عدم وجود هذه العلاقة بضعف المنظومة المنظمة للإفصاح المحاسبي الاختياري ببيئة الأعمال المصرية بالإضافة إلى عدم التطبيق الأمثل لحوكمة الشركات.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة:

سوف تناول منهجية الدراسة من حيث تحديد مجتمع الدراسة ووحدات المعاينة التي سيتم توزيع قائمة الاستبيان عليها، وكذلك تحديد أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لأغراض التحليل واختبار الفروض في ضوء طبيعة وأنواع بيانات الدراسة.

١- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات بسوق الأوراق المالية الكويتي، من المستثمرين والمحاسبين ومدققي الحسابات.

٢- أساليب ومصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات الأولية اللازمة لمعالجة الجوانب التحليلية للدراسة من خلال قيام الباحث بتصميم قائمة استبيان وزعت على بعض المستثمرين والعاملين بالشركات بسوق الأوراق المالية الكويتي، فضلاً عن القيام بإعطاء أوزان ترجيحية لكل فقرة من الفقرات وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

موافق تماماً ٥	موافق ٤	محايد ٣	غير موافق ٢	غير موافق على الإطلاق ١
-------------------	---------	---------	----------------	----------------------------

- وتم توكيد (ترميز) المتغيرات والبيانات ثم تفرغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) Statistical Package for Social Sciences إصدار ٢١، هذا وتشير معظم الدراسات إلى تقييم فئات المتوسط المرجح وفقاً لمعايير الموافقة وعدم الموافقة، في إطار مقياس ليكرت الخماسي الاتجاه Likert Scale المستخدم بهذا البحث كما يلي:

الفئة	الاتجاه
١.٧٩-١.٠٠	تميل الإجابات إلى (عدم الموافقة على الإطلاق)
٢.٥٩-١.٨٠	تميل الإجابات إلى (عدم الموافقة)
٣.٣٩-٢.٦٠	تميل الإجابات إلى (محايد)
٤.١٩-٣.٤٠	تميل الإجابات إلى (الموافقة)
٥.٠٠-٤.٢٠	تميل الإجابات إلى (الموافقة تماماً)

مرحلة جمع وإدخال ومعالجة البيانات

نظراً لتعذر استخدام أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات الخاصة بالدراسة وذلك نظراً لاعتبارات الوقت والجهد والتكلفة، فقد اعتمد الباحث على أسلوب العينة باستخدام العينة العشوائية البسيطة وتم الاعتماد في تحديد حجم العينة على المعادلة التالية: (Ranjan, 1996).

- معادلة العينة:

$$n = \left(\frac{Z_{\alpha/2} \times s}{d_i} \right)^2$$

1- حجم العينة = n

2- القيم المعيارية المقابلة 1.96 = $Z_{\alpha/2}$

3- قيمة خطأ التقدير (0.05) = d_i

4- الانحراف المعياري للعينة الاستطلاعية = s

$$n = \left(\frac{1.96 \times s}{0.10} \right)^2 = \sim$$

$$n = \left(\frac{1.96 \times 0.36}{0.05} \right)^2$$

وقد تم توزيع وتجميع قائمة الاستقصاء من المتخصصين بالشركات المقيدة بالبورصة الكويتية محل الدراسة التي تدخل في نطاق الدراسة ويعكس الجدول التالي نسبة الاستجابة والقوائم الصحيحة التي تصلح للاختبارات الإحصائية.

وقد تم توزيع وتجميع قائمة الاستقصاء من العاملين في الكويت التي تدخل في نطاق الدراسة ويعكس الجدول التالي نسبة الاستجابة والقوائم الصحيحة التي تصلح للاختبارات الإحصائية.

بيان بأعداد قوائم الاستقصاء الموزعة والصحيحة

العدد	بيان
١٧٥	القوائم الموزعة
١٦٣	القوائم التي تم الحصول عليها
٨	القوائم المستبعدة
١٥٥	القوائم الصحيحة
٨٨.٥%	نسبة القوائم الصحيحة

ويتضح من الجدول السابق أن عدد القوائم الصحيحة التي تم إدخالها واختبارها إحصائياً ١٥٥ مفردة، حيث تمثل نسبة الردود الصحيحة حوالي ٨٨.٥% وتعتبر هذه نسبة استجابة جيدة.

٣- أساليب التحليل الإحصائي:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً نحو اختبار فروضها، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS وتناول الباحث في هذا الفصل إجراءات التحليل الإحصائي والأساليب التي تم استخدامها في تحقيق أهداف الدراسة، ويبدأ باختبار ألفا كرونباخ Alpha cronbach لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة، وكذلك الاتساق الداخلي Internal consistency، ثم تحديد إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي التي اتبعتها الباحثة كذلك تحديد سمات عينة الدراسة والتكرارات والنسب المئوية لها،

والإحصاء الوصفي المتوسطات الحسابية المرجحة (Mean)، الانحراف المعياري، والأهمية النسبية % والترتيب، والإحصاء التحليلي المتمثل في اختبار متوسط عينة واحدة One Sample T Test لتحديد مدى اتجاه آراء المستقصى منهم، وايضاً الإحصاء التحليلي المتمثل في استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) وتحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression، لقياس قوة واتجاه محاور أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي.

(١) مقاييس الإعتدائية Reliability

يقصد بالاعتماد درجة ثبات المقياس Stability ودرجة الاتساق الداخلي Internal consistency

أ) صدق وثبات الإستبان Stability:

هو قدرة المقياس على الحفاظ على ثباته عبر المدى الزمني بغض النظر عن وجود أحوال غير قابلة للتحكم خلال القياس، وبغض النظر عن حالة المستقصى منهم، وقد أستخدم اختبار

Test -Re-Test لإثبات مدى ثبات المقياس، وهو اختبار إحصائي يتم عمله من خلال برنامج SPSS ويوضح فيه درجات ثبات المقياس في ظل الأحوال العادية، ودرجة ثبات المقياس في ظل عدم التحيز.

كما يوضح الجدول التالي معامل الثبات بين الأبعاد والمقياس ككل :

جدول (٢)

معامل الثبات والصدق الذاتي لأبعاد(أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي) باستخدام معامل الفا كرومباخ Alpha cronbach

معامل الصدق validity	معامل ثبات ألفا كرونباخ reliability	عدد العبارات	المحاور
٠.٩٠٦	٠.٨٢٢	٩	أولاً- ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي
٠.٩١٨	٠.٨٤٣	٨	ثانياً- مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي
٠.٨٨٩	٠.٧٩١	١٢	ثالثاً- الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الارباح بسوق الاوراق الكويتي
٠.٩٢٥	٠.٨٥٦	٩	رابعاً- مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الارباح في سوق الاوراق المالية الكويتي
٠.٩١١	٠.٨٣١	٣٨	إجمالي محاور: أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق:

أن درجة ثبات المقياس (معامل ألفا كرونباخ) لإجمالي محاور " أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي " قد بلغ (٠.٨٣١) مما يدل على ارتفاع درجة الثبات الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي (الذي يمثل الجذر التربيعي للثبات)، حيث بلغ (٠.٩١١). مما يؤكد ثبات المقياس ولتحقيق درجة أعلى من التأكد تم حساب معامل الثبات لكل بعد على حده. وتراوحت قيم معاملات الثبات بين (٠.٧٩١ حتى ٠.٨٥٦) وهي أكبر من (٠.٧)، مما يعني القدرة علي الاعتماد تلك المقاييس.

٢. الصدق البنائي:

الاتساق الداخلي Internal consistency

قد تم حساب صدق الاتساق الداخلي لأبعاد " أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي " وذلك باستخدام معامل ارتباط (بيرسون) Pearson correlation لقياس العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي المحور المتعلق بها.

١- فيما يلي نتائج اختبارات الثبات والصلاحية لمحور (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي)

جدول رقم (٣)

الاتساق الداخلي لقياس علاقة كل عبارة بإجمالي المحور الذي تنتمي اليه (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي)

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
١	تعتبر ممارسات إدارة الأرباح فن من فنون التلاعب المحاسبي.	*٠.٥٧١
٢	تعتبر ممارسة إدارة الأرباح عن قدرة ومهارة المحاسب في تسيير الأرباح وتحسينها.	**٠.٧٢٤
٣	تستخدم الشركة إدارة الأرباح كحل لمشاكل الأداء الضعيف.	**٠.٦٣٠
٤	إدارة الأرباح سلوك تقوم به الشركة يؤثر على محتوى التقارير المالية.	**٠.٦٠٢
٥	تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى تحسين سمعة الشركة.	**٠.٨٤٧
٦	إن التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيراد من أهم الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح	**٠.٧١٠
٧	تستغل الإدارة البدائل المحاسبية الاختيارية في ممارسة إدارة الأرباح.	**٠.٦٤٠
٨	تقوم الشركة بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية للتلاعب في الأرباح.	*٠.٥٨٠
٩	عند قيام الشركة بعملية الاندماج والتلاعب بتقييم أصولها يزيد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح.	**٠.٧٤٦

**تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠١

*تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠٥

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- صلاحية جميع البنود على مستوى بعد (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠.٥٧١ إلى ٠.٨٤٧)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين بين العبارات المختلفة ومدى تمثيلها لمحور (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي)، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

٢- اختبارات الثبات والصلاحية لمحور (مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي)

جدول رقم (٤)

الاتساق الداخلي لقياس علاقة كل عبارة بإجمالي المحور الذي تنتمي اليه
(مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي)

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
١	يجب أن تتوافر القيمة السوقية للسهم في نهاية السنة.	**٠.٦٢١
٢	يجب أن تتوافر اتجاهات القيمة السوقية للسهم.	**٠.٧٩٧
٣	يجب أن تتوافر القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة.	*٠.٥٥٢
٤	يجب أن يتوافر عدد المساهمين الكلي.	**٠.٦٨٣
٥	يجب أن تتوافر معلومات عن كبار المساهمين.	**٠.٨٨٥
٦	يجب أن تتوافر معلومات عن المساهمين وحصصهم.	**٠.٧٦٢
٧	يجب أن يتوافر تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات وصفية كتابية.	**٠.٧٤١
٨	يجب أن يتوافر تحليل القيمة السوقية للسهم في شكل معلومات رقمية جدولية.	**٠.٦٦٢

**تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠١

*تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠٥

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي البعد (مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (٠.٠٥) وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠.٥٥٢ إلى ٠.٨٨٥)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين بين العبارات المختلفة ومدى تمثيلها لمحور (مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي) وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

٣- اختبارات الثبات والصلاحية لمحور (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي)

جدول رقم (٥)

الاتساق الداخلي لقياس علاقة كل عبارة بإجمالي المحور الذي تنتمي اليه (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي)

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
١	الإفصاح الاختياري عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	*٠.٥٥٣
٢	الإفصاح الاختياري عن سيولة الشركة يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٨٤٣
٣	الإفصاح الاختياري عن ملاءة الشركة المالية ومقدرتها علي سداد التزامها المالية عند استحقاقها يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٦٠٥
٤	الإفصاح الاختياري عن مديونية الشركة قصيرة الأجل وطويلة الأجل يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٦٨٨
٥	الإفصاح الاختياري عن مرونة الشركة المالية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٧٦٥
٦	الإفصاح الاختياري عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	*٠.٥٣٤
٧	الإفصاح الاختياري عن مصادر أموال الشركة واستخدامها يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٨٠٧
٨	الإفصاح الاختياري عن مقدره الشركة علي خلق مزايا تنافسية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٦٤١
٩	الإفصاح الاختياري عن الثبات في استخدام المباديء المحاسبية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٧٤٦
١٠	الإفصاح الاختياري عن أسباب ابتعاد الشركة عن تطبيق بعض المعايير الدولية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	*٠.٥٨٢
١١	الإفصاح الاختياري عن الأسس التي تتبعها الإدارة في منح الحوافز يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٧٨٦
١٢	الإفصاح الاختياري عن أهم العوامل التي تخلق الأرباح في الشركة يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٨٢٣

*تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠١

**تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠٥

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي البعد (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للنتبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠.٥٣٤ إلى ٠.٨٤٣)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين العبارات المختلفة ومدى تمثيلها لمحور (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للنتبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي)، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

٤- نتائج اختبارات الثبات والصلاحية (مساهمة الإفصاح الاختياري في النتبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي).

جدول رقم (٦)

الاتساق الداخلي لقياس علاقة كل عبارة بإجمالي المحور الذي تنتمي إليه
(مساهمة الإفصاح الاختياري في النتبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية
الكويتي)

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
١	الإفصاح الاختياري عن إعادة هيكلة القوائم التي تقوم بها الإدارة من أجل تنظيف الميزانية من خسائر وأحداث سابقة غير مرغوب فيها من أجل تغطية مشكلات الأداء يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	*٠.٥٢٠
٢	الإفصاح الاختياري عن تغيير الإدارة في المبادئ المحاسبية المطبقة والتقدير للوصول إلى أهداف محددة مسبقاً يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٦٠٩
٣	إلزام الإدارة من قبل المنظمات المحاسبية بالإفصاح الاختياري عن التغييرات كإفصاح عن الأثر التراكمي للتغيير في المبادئ المحاسبية يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٧٣٩
٤	الإفصاح الاختياري بملاحظات عن أثر تبني مبدأ محاسبي جديد على الدخل قبل الدخل من العمليات الإستثنائية وعن صافي الدخل لفترة التغيير يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٦٥٠
٥	الإفصاح الاختياري عن سعر الإستحواذ على شركة جديدة وعدم تضمين جزء منه على أنه بحث وتطوير يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٨٥٧
٦	الإفصاح الاختياري عن افتراضات الإدارة المتعلقة بتقدير الالتزامات الناشئة عن عناصر كخسائر القروض، وتكاليف الضمان يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٧٢٢
٧	الإفصاح الاختياري عن كيفية تصحيح أخطاء الأعمام السابقة في دفاتر الشركة يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٧٥٢

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
٨	عدم استخدام السياسات المحاسبية بشكل يزيد من الأرباح ويقلل من النفقات يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	*٠.٥٤٣
٩	عدم استخدام مرونة المعايير الدولية لزيادة الأرباح وتقليل النفقات يحد من ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.	**٠.٦١٩

*تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠١

*تشير الى معنوية عند مستوى ٠.٠٥

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي بعد (مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (٠.٠٥)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠.٥٢٠ إلى ٠.٨٥٧)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين العبارات المختلفة ومدى تمثيلها لمحور مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

وتشمل قوائم الإستقصاء على قسمين كالآتي:

(١) القسم الأول: البيانات الأساسية وتشمل كل من:

- سنوات الخبرة: أقل من ٥ سنوات / أكثر من ٥ سنوات وحتى ١٠ سنوات / أكثر من ١٠ سنوات وحتى ١٥ سنة

- المؤهل العلمي: بكالوريوس / دبلوم عالي / ماجستير / دكتوراه.

- المهني الوظيفي: مستثمرين / مدقق حسابات / مدقق داخلي / محاسبين

(٢) القسم الثاني: المحاور البحثية:

- المحور الأول: ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي: ويشتمل على ٩ عبارات بحثية

- المحور الثاني: مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي: ويشتمل على ٨ عبارة بحثية

- المحور الثالث: الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي: ويشتمل على ١٢ عبارات بحثية

- المحور الرابع: مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي: ويشتمل على ٩ عبارات بحثية

نتائج اختبارات الفروض الإحصائية

يهدف الباحث في هذا السياق إلى استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة لمعالجة البيانات التي تم تجميعها، بغرض اختبار الفروض الإحصائية للدراسة والتي تختبر في مضمونها العلاقة بين المحاور ومدى تأثير الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي، وسعياً نحو تحقيق أهداف الدراسة.

من خلال المشكلة البحثية وأهداف الدراسة لمحاور " أثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي قام الباحث باستخدام اختبار "ت" **One Sample T-Test** لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقضى، وقام باستخدام المنهج الوصفي الارتباطي الذي يقوم على وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي ثم الكشف عن العلاقة الارتباطية والتأثير بينهما باستخدام تحليل الارتباط والانحدار الخطي البسيط، لإختبار فروض الدراسة كما يلي:

فروض الدراسة:

- (١) لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي.
 - (٢) لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضى منهم حول مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي.
 - (٣) لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضى منهم حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي.
 - (٤) لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضى منهم حول مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.
 - (٥) لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي.
- اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة الميدانية:

إثبات الفرض الأول:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقضى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" **One Sample T-Test** لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقضى منهم حول (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي).

جدول رقم (٧)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي

باستخدام اختبارات عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

القرار		قيمة ت	درجات الحرية	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
الدلالة	مستوى المعنوية						
دالة	*٠.٠١*	١٩.٠٠٨	١٥٤	١٥٥	٠.٤٣	٣.٦٦	ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (١٩.٠٠٨)، بمتوسط حسابي (٣.٦٦)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفاقهم في الآراء حول (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي).

اثبات الفرض:

- تم قبول الفرض القائل لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول محور ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي.

إثبات الفرض الثاني:

لا يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي.
إثبات الفرض باستخدام دالة إحصائية معنوية One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي.

جدول رقم (٨)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي

باستخدام اختبارات عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القرار	
						الدلالة	مستوى المعنوية
مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي	٤.٠٤	٠.٣٦	١٥٥	١٥٤	٣٥.٣٤	٠.٠١*	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٣٥.٣٤٨)، بمتوسط حسابي (٤.٠٤)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)، بمعنى وجود تأثير فعال واتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على (مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي).

إثبات الفرض:

- نقبل الفرض القائل بعدم وجود اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الأوراق المالية الكويتي.

إثبات الفرض الثالث:

لا يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي.

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

- تم استخدام دالة إحصائية معنوية اختبار "ت" One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي).

جدول رقم (٩)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي

باستخدام اختبارات عينة واحدة One Sample Test (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

القرار		قيمة ت	درجات الحريية	العدد	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
الدلالة	مستوى المعنوية						
دالة	**٠.٠١	١٦.٣١٦	١٥٤	١٥٥	٠.٤٣	٣.٥٦	الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (١٦.٣١٦)، بمتوسط حسابي (٣.٥٦)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)، بمعنى وجود اتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة واتفاقهم في الآراء على (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي).

اثبات الفرض:

- تم قبول الفرض القائل لا توجد إختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الأرباح بسوق الأوراق الكويتي.

إثبات الفرض الرابع

- لا يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي. وذلك باستخدام دالة إحصائية معنوية One Sample T-Test لعينة واحدة تثبت التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.

جدول رقم (١٠)

يوضح التحقق من مدى اتجاه الآراء نحو مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي " باستخدام اختبارات عينة واحدة One Test Sample (اختبار المتوسط عن قيمة ٣)

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	درجات الحرية	قيمة ت	القرار	
						مستوى الدلالة	المعنوية
مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي	٣.٨٢	٠.٤٨	١٥٥	١٥٤	٢١.٢٤ ٢	*٠.٠١ *	دالة

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠.٠١

من الجدول السابق يتضح:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي العينة والمتوسط الطبيعي للقيمة المحايدة (٣) وذلك باستخدام متوسط عينة واحدة حيث بلغت قيمة "ت" (٢١.٢٤٢)، بمتوسط حسابي (٣.٨٢)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١)، بمعنى وجود تأثير فعال واتجاه ايجابي لآراء المستقصى منهم بالموافقة على (مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي).

اثبات الفرض:

- نقبل الفرض القائل بعدم وجود اختلافات بين آراء المستقصى منهم حول مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.

إثبات الفرض الخامس:

- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي.

متغيرات الفرض:

- أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي (متغير مستقل)

- أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي (متغير تابع)

- تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولاً: معامل الارتباط بين أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي

- باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (١١)

العلاقة بين " الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الاوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدالة)
إجمالي أبعاد: الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الاوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي	٠.٧٦٦	**٠.٠١	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- توجد علاقة جيدة ذات دلالة إحصائية بين إجمالي أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الاوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٦٦) بمستوى معنوية اقل من (٠.٠١).

- إثبات الفرض:

نقبل الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين إجمالي أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الاوراق الكويتي وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression لقياس تأثير أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الاوراق الكويتي على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي

جدول رقم (١٢)

نموذج الانحدار الخطي البسيط لتحديد معنوية تأثير أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الاوراق الكويتي على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي

معامل التحديد R ²	قيمة "ف" F. test		قيمة "ت" t. test		المعلمة المقدره β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٥٨.٦ %	**٠.٠١	٢١٦.٨٥ ٣	**٠.٠١	٢.٤٤٥	٠.٥٣٦	الجزء الثابت إجمالي: أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الاوراق الكويتي
			**٠.٠١	١٤.٧٢ ٦	٠.٧٦٦	

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

١ – معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير (أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي) يفسر (٥٨.٦%) من التغير الكلي في المتغير التابع (أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي)، وباقي النسبة يرجع ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢ – اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي)، حيث بلغت قيمة "ت" (١٤.٧٢٦) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

٣ – اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (٢١٦.٨٥٣) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي.

٤ – اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠.٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي.

٥ – معادلة النموذج:

أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي = ٠.٥٣٦ + ٠.٧٦٦ أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق، يمكن التنبؤ بدرجات أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي، من خلال قياس مؤشرات أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن: كل زيادة في مؤشرات أبعاد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي قدرها (٠.٧٦٦) تؤدي الى زيادة أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي بمقدار واحد صحيح.

مما من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لبعد الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح بسوق الأوراق الكويتي له نسبة تأثير مرتفعه حيث بلغ (٠.٧٦٦)، على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقاً لمعامل التحديد R^2 الذي بلغ ٥٨.٦%.

رابعاً: النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

النتائج الإحصائية

توصل الباحث إلى عدد من النتائج الإحصائية الخاصة بأثر الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح علي أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي ويمكن تلخيص أهم النتائج من خلال الإحصاء الاستنتاجي بإثبات الفروض البحثية للدراسة كما يلي:

نتائج الفرض الأول:

تم اختبار الفرض الأول من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة للتحقق من مدى اتجاه آراء المستقضى منهم حول ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي، حيث بلغت قيمة "ت" (١٩.٠٠٨) بمتوسط حسابي (٣.٦٦)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١) أي لا يوجد اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضى منهم.

- تم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضى حول (ممارسات إدارة الأرباح بسوق الأوراق المالية الكويتي).

نتائج الفرض الثاني:

بإختبار الفرض من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة للتحقق من مدى اتجاه آراء حول مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي، حيث بلغت قيمة "ت" (٣٥.٣٤٨)، بمتوسط حسابي (٤.٠٤)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١) أي الإتفاق بين آراء المستقضى منهم.

ونستنتج قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضى منهم حول (مكونات الإفصاح الاختياري حول معلومات الأسهم بسوق الاوراق المالية الكويتي).

نتائج الفرض الثالث:

تم إختبار الفرض من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة للتحقق من مدى اتجاه آراء المستقضى منهم حول الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الارباح بسوق الاوراق الكويتي، حيث بلغت قيمة "ت" (١٦.٣١٦)، بمتوسط حسابي (٣.٥٦)، وهذا اكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية اقل من (٠.٠١) أي الإتفاق بين آراء المستقضى منهم.

- ومن هنا تم قبول الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضى منهم حول (الإفصاح الاختياري عن المعلومات للتنبؤات عن إدارة الارباح بسوق الاوراق الكويتي).

نتائج الفرض الرابع:

بإختبار الفرض من خلال إختبار "ت" لعينة واحدة للتحقق من مدى اتجاه آراء المستقصى منهم حول مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي، حيث بلغت قيمة "ت" (٢١.٢٤٢)، بمتوسط حسابي (٣.٨٢)، وهذا أكبر من المتوسط الطبيعي الذي اختبرت قيمة المتوسط على أساسه عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١) أي الإتفاق بين آراء المستقصى منهم.

- تم اثبات الفرض القائل بعدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصى منهم حول مساهمة الإفصاح الاختياري في التنبؤات عن إدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية الكويتي.

نتائج الفرض الخامس:

- من خلال إستخدام معامل ارتباط بيرسون تم اختبار الفرض الخامس اتضح وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح والتنبؤ بأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٧٦٦) بمستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

- ومن ذلك تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح والتنبؤ بأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي.

- وباستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط اتضح وجود تأثير معنوي للإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح والتنبؤ بأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي، ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقاً لمعامل التحديد R^2 الذي بلغ ٥٨.٦% ، بمعنى (الإفصاح الاختياري عن تنبؤات الإدارة بالأرباح) تفسر (٥٨.٦%) من التغير الكلي في (التنبؤ بأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية الكويتي).

ثانياً: توصيات الدراسة:

إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يطرح الباحث التوصيات التالية:

- ١- ضرورة إلزام الشركات الكويتية لتنظيم الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية الكويتي لما له من دور في الحد من قدرة إدارة الشركات على التلاعب في التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح.
- ٢- إضافة مؤشر لقياس مستوى الإفصاح الاختياري كأحد المرفقات الأساسية للتقرير المالي المقدم من الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية الكويتي لهيئة سوق المال، ويمكن الاعتماد على المؤشر المقترح للإفصاح الاختياري المطور من قبل الباحث في هذا البحث بعد أن أثبت الاختبار الإحصائي إمكانية الاعتماد عليه وتجانس مكوناته لقياس مستوى الإفصاح الاختياري والحد من ممارسات إدارة الأرباح في التقارير المالية للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية الكويتي.
- ٣- إضافة مؤشر لقياس درجة إدارة الأرباح بالتقرير المالي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري لتعزيز شفافية هذه التقارير، بالإضافة إلى قدرة هذا المؤشر على مساعدة أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين في توزيع الموارد الاقتصادية.

- ٤- ضرورة اتجاه البحث المحاسبي الأكاديمي المصري نحو دراسة أبعاد وانعكاسات الإفصاح الاختياري ودوره في زيادة جودة التقرير المالي للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري من زوايا أخرى غير إدارة الأرباح والتي قام البحث الحالي بدراستها التوصل لنتائج قاطعة حول العلاقة العكسية بين مستوى الإفصاح الاختياري ودرجة إدارة الأرباح، مما ينعكس بالإيجاب على زيادة جودة التقرير المالي.
- ٥- تطوير مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري يساهم بدرجة كبيرة من الكفاءة والفاعلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية وغيرها من بيئات الأعمال على المستوى الإقليمي والعالمي.
- ٦- توفير أدلة تطبيقية عن مستوى ومحددات الإفصاح الاختياري في الوقت الحالي بالشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.
- ٧- توفير أدلة تطبيقية عن مستوى ومحددات إدارة الأرباح بالتقرير المالي في الوقت الحالي مما يعتبر بمثابة مؤشر للمستثمرين الحاليين والمرقبين حول الأداء الفعلي للشركات العاملة سوق الأوراق المالية المصري بصفة عامة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- ١- باحجر ، محمد صالح و الحجيلي ، عبير هادي (٢٠١٧): أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في شركات الاسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، مج ٢٤، ع ٣.
- ٢- بخيت، محمد بهاء الدين (٢٠١٨)، دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الاختياري في التقارير المالية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٢، العدد ٨، الخريف ٢٠١٨، جامعة عين شمس كلية التجارة.
- ٣- حسن، نصر طه (٢٠١٧)، دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي : أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، دار المنظومة جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة مجلد ٢١ العدد الثاني.
- ٤- عبد الرحيم، رضا محمود محمد (٢٠٢٢)، دراسة واختبار تأثير قوة المديرين التنفيذيين وخطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل إدارة الأرباح، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني
- ٥- سرور ، عاصم محمد أحمد (٢٠١٧)، قياس أثر الإفصاح لاختياري علي تحسين جودة قرار الإقراض للشركات المقيدة في البورصة المصرية : دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي ، مصر ، مج ٢١ ، ع ٢٤ ، يوليو .
- ٦- عزيز ، حسين رحمن (٢٠١٧): مجالات التوافق في الإفصاح بالتقارير المالية للشركات العراقية مع المعايير الدولية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، مصر، مج ٢١، ع ٣٤.
- ٧- ماجد ، الباز مصطفى ، (٢٠١٧) العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح، الفكر المحاسبي، مصر.
- ٨- أحمد، محمد السيد أبو ضيف ، (٢٠٢١) تأثير محاور بطاقة الأداء المتوازن على الإفصاح الاختياري، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المسجلة في البورصة المصرية، المجلد الثاني، العدد الثاني
- ٩- محمد، حسن عبد العال (٢٠١٧)، دراسة تحليلية للمتغيرات المؤثرة في اختيار مداخل إدارة الأرباح وأثرها على مقاييس الأداء المستقبلي للمنشأة في ضوء معايير المحاسبة- دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- ١٠- محمود، سحر عبد السميع (٢٠١٩)، محددات ونتائج المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، العدد الثالث، المجلد الثالث، جامعة الإسكندرية.

١١- المنصور، محمد السيد (٢٠١٧)، أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية، دراسة، تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، العدد الثاني، المجلد ٢١، جامعة عين شمس.

المراجع الأجنبية:

- 1- Carvalho, A.O., Rodrigues, L.L., and Branco, M.C., (2017). Factors Influencing Voluntary Disclosure in the Annual Reports of Portuguese Foundations. VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Pp.1-34.
- 2- Changling chen et a. (2017) Earnings somoothing: Does it exacerbate or constrain stock price crash risk? Journal of Corporate Finance, 42
- 3- Consoni, S., Colauto, R.D. and Lima, G.A. S. F. D., (2017) Voluntary disclosure and earnings management: evidence from the Brazilian capital market. Revista Contabilidade & Financas, 28(74)
- 4- Farooqi, J. Ngo, T., & Jory, S. (2017). Real activities manipulation by bidders prior to mergers and acquisitions. Review of Accounting and Finance. 16(3)
- 5- Gerged, A. M., Beddewela, E., & Cowton, C. J. (2021). Is environmental disclosure associated with firm value? A multicountry study of Gulf Cooperation Council firms. Business Strategy and the Environment, 30(1), 185-203.
- 6- Habib, A.,a (2017) Business strategy, overvalued equities and stock price crash risk. Research in International Business and Finance. 39(A).
- 7- Hassouna, D; Ouda, H, and Hussainey, K (2017) Transparency and disclosure as an internal corporate governance mechanism and corporate performance: Egypt's case, Corporate Ownership & Control, 14(4), Pp. 1-14.
- 8- Kamel, H, and Awadallah, E, (2017). The extent of voluntary corporate disclosure in the Egyptian Stock Exchange: Its

- determinants and consequences, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 7 Issue: 2, Pp.266-291.
- 9- Kamran, M., Assadi, G., & Asna Ashari, H. (2020). Investigating of the Nonlinear Relationship between Voluntary Disclosure and Firm Value by the Use of PSTR Model. *Accounting and Auditing Review*, 27(2), 231-257.
 - 10- Khlif, H., Ahmed, K, and Souissi, M., (2017). Ownership structure and voluntary disclosure of empirical studies. *Australian Journal of Management*, 42(3), Pp.376-403.
 - 11-Malikov, K., Manson, S., & Coakley, J., (2018). Earnings management using classification shifting of revenues. *The British Accounting Review*, 50(3)
 - 12-Mellado-Cid, C., Jory, S. R., & Ngo, T., (2017). Real Earnings Management Activities Prior to Bond Issuance. **BRQ Business Research Quarterly**, 20(3), 164-177.
 - 13- Ramesh, L & Charumathi, B., (2020). Impact of voluntary disclosure on aluation of firms: Evidence from Indian companies. *Vision*, 24(2), 194-203
 - 14-Remenaric, B. Kenfelja, I. & Mijoc, I. (2018). Creative accounting Motives, techniques and possibilities of prevention. *Ekonomski vjesnik, Review of Contemporary Entrepreneurship. Business, and Economic Issues*, 31(1)
 - 15- Rossi, F., & Harjoto, M. A. (2020). Corporate non-financial disclosure, firm value, risk, and agency costs: evidence from Italian listed companies. *Review of Managerial Science*, 14(5), 1149-1181.
 - 16- Suryanto, M. E & Budisantoso, T., (2019, August). The Extent of Voluntary Disclosure Before and After IFRS Convergence in Indonesia. In 3rd International Conference on Accounting, Management and Economic. (pp. 27-35). Atlantis Press.
 - 17- TAKACS, D. A.(2018) The Effect of IFRS Adoption and Corporate Performance: Evidence of South Africa. DOI : <https://doi.org/10.26710/jafee.v5i1.725>

- 18-Widuri, R. & Sutanto, J, E. (2019) Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earnings Management. In 3rd International Conference on Tourism, Economics, Accounting Management, and Social Science, 69.
- 19-Zhang, S. (2017) . Acquiring Firms, Earnings Management Strategies Around Merger and Acquisitons, Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract>
- 20-Chen. T., and C.Lin, 2017, Does Information Asymmetry Affect Corporate Tax Aggressiveness?, *Journal of Financial and Quantitative Analysis*,52 (5): 2053-2081.
- 21-Financial inclusion", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, (Vol. 13, Issue 3), pp.263-281.